شبهات المستشرقين حول السنة النبوية

القائلين بها، أدلتهم، تفنيدها

(دراسة نقدية)

سامي منصور محمد سيف

شبكة الألوكة
www.alukah.net

شبهات المستشرقين حول السنة النبوية القائلين بها، أدلتهم، تفنيدها.
دراسة نقدية

للباحث:

سامي منصور محمد سيف

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

لقد تعرضت السنة النبوية الشريفة للطعون والشبهات من الحاقدين والحاسدين منذ العصور الأولى للإسلام، حيث ظهرت فرق وطوائف منحرفة أنكرت السنة والاحتجاج بها، فمنهم من أنكر السنة النبوية صراحةً ودعا إلى نبذها بالكلية زعمًا منهم أنه لا حاجة إليها، وأن في القرآن الكريم ما يغني عنها، وفريق آخر رأى الحجية في نوع منها دون غيره، وكلا الأمرين بلا شك انحراف عن جادة الطريق، ولقد كان أول من تعرض لهذه المذاهب المنحرفة وردَّ على أصحابها ودحض شبهاتهم هو الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى- حيث عقد فصلًا خاصًا في كتابه "الأم" ذكر فيه مناظرة بينه وبين بعض من يرون ردَّ السنة كلّها، كما عقد في كتابه "الرسالة" فصلًا طويلًا في حجية خبر الآحاد.

وقد كادت تلك الطوائف التي أنكرت السنة جملة وطعنت فيها أن تنقرض، حتى ظهرت فئة من المستشرقين الذين لم يألو جهدًا في محاولة القضاء على الإسلام وهدم أصوله وأركانه، ولقد بحث هؤلاء المستشرقون في كل جوانب الإسلام، فلم يغب عنهم أهمية السنة النبوية من حيث أنها المصدر التشريعي الثاني بعد القرآن الكريم، وفيها توضيحه وبيانه، ولذا تناولوها بالطعن والتشويه وتلفيق الشبهات حولها.

خلال الفترة ما بين النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى الربع الأول من القرن العشرين كان الاستشراق في ذروته لأنه كان مدعومًا من قبل الحكومات الغربية التي كانت توفر له الأسباب المعينة على دراسة العلوم الإسلامية حتى يتمكن الاحتلال الغربي في البلاد الإسلامية، فبحث هؤلاء في كل ما يتصل بالإسلام من تاريخ وفقه وتفسير وحديث وأدب وحضارة حتى غزت تلك البحوث العالم

الإسلامي في مؤسساته الفكرية والتربوية ومناهج التعليم ونجح كثير من هؤلاء المستشرقين في التأثير على عقول بعض المسلمين، فانخدعوا بكتاباتهم ودراساتهم حول الإسلام وهمًا منهم أنها قامت على الموضوعية والحياد والإنصاف والتجرد في البحث العلمي[١].

ومن أهم هؤلاء الطاعنين في السنة النبوية الشريفة المستشرقان "جولد زيهر"[٢] و"جوزيف شاخت"[٣] بل يكاد يتفق أساتذة الاستشراق على أن أهم الكتابات الاستشراقية في السنة النبوية المطهرة تمت على يدي هذين الرجلين، ونتائج دراسات هذين المستشرقين -مع الأسف- هي المعتمدة اليوم في الأوساط الغربية وفي الجامعات الأوروبية والأمريكية وأقسام الشرق الأوسط في الغرب[٤].

والذي حملهم على ركوب متن الشطط في طعنهم لسنة المصطفى -صلى الله عليه وسلم- ما رأوه في الحديث النبوي الذي اعتمده علماؤنا من ثروة فكرية وتشريعية مدهشة، وهم لا يعتقدون بنبوة خاتم

---

(١) ينظر: الرد على شبهات المستشرقين ومن شايعهم من المعاصرين حول السنة، أحمد محمد بوقرين،(ص٣)، والرد على مزاعم المستشرقين جولد تسهير ويوسف شاخت ومن أيدهما من المستغربين عبد الله الخطيب،(ص٢).

(٢) هو: أجناس جولد زيهر أو تسيهر) Ignaz Goldier (ت١٩٢١م) مستشرق يهودي مجري موسوي تعلم في بودابست وبرلين وليبسيك ورحل إلى سورية وفلسطين ومصر، حيث لازم بعض علماء الأزهر، وعين أستاذًا في جامعة بودابست عاصمة (المجر) وتوفي بها، وله تصانيف باللغات الألمانية والإنكليزية والفرنسية، في الإسلام والفقه الإسلامي والأدب العربي ترجم بعضها إلى العربية. ينظر: الأعلام، خير الدين الزركلي، (١/٨٤).

(٣) هو المستشرق: جوزيف (يوسف)، شاخت ولد في راتيبور سنة، (١٩٠٢م)، وتقع هذه البلدة في إقليم شيلزبان الألماني، أما الآن فهي تخضع للسيطرة البولندية، وقد أقام في ألمانيا حتى تجاوز الثلاثين من عمره، ثم هاجر إلى بريطانيا قبيل الحرب العالمية الثانية، وبعد الحرب حصل على الجنسية الإنجليزية، ثم انتقل في آخر حياته إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وأقام فيها حتى آخر حياته. ينظر: العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت: خالد الدريس، (ص٥، ٨)، الرد على مزاعم المستشرقين جولد تسهير ويوسف شاخت ومن أيدهما من المستغربين: عبد الله الخطيب، (ص١)

(٤) ينظر: العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت المتعلقة بالسنة النبوية: خالد بن منصور الدريس، (ص١)، الرد على مزاعم المستشرقين: عبد الله الخطيب، (ص٢).

النبيين -صلى الله عليه وسلم- فادعوا أن هذا لا يعقل أن يصدر كله عن النبي الأمي، بل هو عمل المسلمين خلال القرون الثلاثة الأولى، فالعقدة النفسية عندهم هي عدم تصديقهم بنبوة الرسول -صلى الله عليه وسلم- ومنها تنبعث كل تخبطاتهم ومفترياتهم وأوهامهم![1].

ولكن الله تعالى مُتِمُّ نوره ولو كره الكافرون، وهيأ لهذه الأمة جهابذة ورجالًا في القديم والحديث حفظوا السنة وصانوها من عبث العابثين ومن افتراءات المغرضين، فبينوا الحق من الباطل والصحيح من السقيم، وذادوا عن حياض السنة المطهرة وفندوا وردوا على شبهات أولئك الطاعنين بالحجة والبرهان[2].

قال الدكتور مصطفى السباعي -رحمه الله تعالى- عن موازين البحث عند المستشرقين؛ لتكون ضوءًا ساطعًا يستنير بها القارئ طريقه أثناء قراءته لهذا المقال، حيث قال: "يعتمد جمهرة المستشرقين في تحرير أبحاثهم عن الشريعة الإسلامية على ميزان غريب بالغ الغرابة في ميدان البحث العلمي، فمن المعروف أن العالم المخلص يتجرد عن كل هوى وميل شخصي فيما يريد البحث عنه ويتابع النصوص والمراجع الموثوق بها، فما أدت إليه بعد المقارنة والتمحيص كان هو النتيجة المحتمة التي ينبغي عليه اعتقادها، ولكن أغلب هؤلاء المستشرقين يضعون في أذهانهم فكرة معينة يريدون تصيد الأدلة لإثباتها، وحين يبحثون عن هذه الأدلة لا تهمهم صحتها بمقدار ما يهمهم إمكان الاستفادة منها لدعم آرائهم الشخصية، وكثيرًا ما يستنبطون الأمر الكلي من حادثة جزئية، ومن هنا يقعون في مفارقات عجيبة لولا

---

(١) ينظر: الاستشراق والمستشرقون ما لهم وما عليهم: الدكتور مصطفى السباعي، (ص٢٨)، والمستشرقون والسنة: الدكتور سعد المرصفي، (ص١٩).

(٢) ينظر: الرد على مزاعم المستشرقين: عبد الله الخطيب، (ص١).

الهوى والغرض لربأوا بأنفسهم عنها"[1].

إن المتتبع للشبهات التي تثار حول السنة النبوية من قبل المستشرقين والمعادين لدين الله تعالى، فإنه سيجد أن هؤلاء يحاولون التشكيك في كل شيء في هذا الدين وليست هناك شبهات محددة وإنما الدين كله مثار للشك والشبهة عندهم، ويظهر ذلك واضحًا في كتاباتهم ومحاضراتهم وندواتهم، وحتى في صحفهم ومجلاتهم، وهذا يعني أن التصدي الحقيقي للاستشراق يكمن في دراسة أصوله وحقيقة أهدافه، وبيان ذلك لأبناء الأمة، في كل مناسبة وكل مكان لأن كثيرًا من هذه الشبهات هي قديمة في حقيقتها ومضمونها تبنتها المعتزلة والخوارج في فترات معينة وخمدت نارها بعد أن تصدى لها علماء الأمة المخلصون، حتى جاء هؤلاء المستشرقون وأعادوا إثارتها وصياغتها من جديد[2].

لذلك يصعب على الباحث أن يحصر هذه الشبهات جميعها ويناقشها بالأدلة العقلية والمنطقية، وبالأحداث التاريخية والدراسات الموضوعية لأن ذلك يحتاج إلى مجلدات ومصنفات، ولكن حسبه أن يورد أهم الشبهات التي اتفقت عليها كلمة معظم المستشرقين حول السنة النبوية، ومن أهم هذه الشبهات ما يلي:

الشبهة الأولى: زعمهم بأن الأحاديث الشريفة ماهي إلا مجموعة من صنع المسلمين في القرون الثلاثة الأولى للهجرة وليست من قول الرسول -صلى الله عليه وسلم-، بل وضعه واخترعه أصحاب الفرق والمذاهب الفقهية الإسلامية.

---

(١) الاستشراق والمستشرقون ما لهم وما عليهم: د. مصطفى السباعي، (ص٥٤، ٥٥).

(٢) الاستشراق وموقفه من السنة النبوية: فالح بن محمد بن فالح الصغير، (ص٢١).

القصد من وراء هذه الشبهة التشكيك في صحة الأحاديث واتهامها بالاختلاق والوضع على ألسنة المدونين، وأنهم لم يجمعوا من الأحاديث إلا ما يوافق أهواءهم، واعتمدوا في ذلك على نتائج دراسات "جولد زيهر" حيث قال: "إنه من الصعوبة بمكان أن ننخل أو نميز وبثقة من كمية الحديث الكبيرة الواسعة قسمًا صحيحًا يمكننا نسبته إلى النبي أو إلى أصحابه"، وقال أيضًا: "إن الحديث النبوي وجد نتيجة للتطور الديني والتاريخي والاجتماعي الإسلامي خلال القرنين الأولين للهجرة" ثم لخص المستشرق (جوزيف شاخت) رأي أستاذه جولد زيهر بقوله: "إن الأحاديث المنسوبة للنبي وأصحابه التي يدعى بأنها ترجع إلى عصر النبي وأصحابه في الحقيقة لا تحتوي على معلومات موثوق بها "صحيحة" عن تلك الفترة الإسلامية الأولى، بيد أن تلك الأحاديث تعكس لنا الآراء التي كانت خلال القرنين الأولين من الهجرة والنصف الأول من القرن الثالث الهجري[1].

كما أن حجّة بعضهم هي: زعمهم بأن الفتنة التي حصلت بين الصحابة أدت إلى ظهور الانقسامات والفرق السياسية، فقد قامت بعض الفرق بوضع أحاديث مزورة حتى تثبت أنها على الحق، وأن حملة السنة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم كانوا جنودًا للسلاطين والملوك في العصر الأموي والعباسي، فكانوا يضعون لهم من الأحاديث ما يوافق رغباتهم ويثبت ملكهم، وفي ذلك يقول المستشرق "جولد زيهر" فيما يفتريه على الإمام الزهري رحمه الله تعالى-: "ولم يكن الأمويون وأتباعهم ليهمهم الكذب في الحديث الموافق لوجهات نظرهم، فالمسألة كانت في إيجاد هؤلاء الذين تنسب إليهم، وقد

(١) ينظر: الرد على مزاعم المستشرقين جولد تسهير ويوسف شاخت ومن أيدهما من المستغربين: عبد الله الخطيب، (ص١١، ١٢).

استغل هؤلاء الأمويون أمثال الإمام الزهري بدهائهم في سبيل وضع الأحاديث... إلخ"[1]

تفنيدها:

لقد ردّ على مثل هذا الزعم الباطل الدكتور مصطفى السباعي ردًّا مفاده "إن أعداء الإسلام من المستشرقين ودعاة الإلحاد لم يصلوا ولن يصلوا إلى مدى السمو الذي يتصف به علماؤنا الأثبات، ولا المدى الذي وصلوا إليه في الترفع عن الكذب حتى في حياتهم العادية، ولا مبلغ الخوف الذي استقر في نفوسهم بجنب الله خشية ورهبة ولا مدى استنكارهم الجريمة الكذب على رسول الله، حتى قال منهم من قال بكفر من يفعل ذلك وقَتْلِهِ وعدم قبول توبته، إن هؤلاء المستشرقين معذورون إذا لم يفهموا عن علمائنا هذه الخصائص؛ لأنه لا يوجد لها ظل في نفوسهم ولا فيمن حولهم، ومن اعتاد الكذب ظن في الناس أنهم أكذب منه، واللص يظن جميع الناس لصوصًا مثله... وإلا فمن الذي يرضى لنفسه أن يتهم قومًا جاهروا بالإنكار على بعض ولاتهم لأنهم خالفوا بعض أحكام السنة، وتعرض بعضهم للضرب والإهانة والتنكيل في سبيل الجهر بكلمة الحق، بأنهم استباحوا لأنفسهم بعد ذلك الكذب على رسول الله ليضيفوا إلى سنته أحكامًا لم يقلها...؟!"[2].

نعم إنهم أقوام لم يحابوا في حكمهم على الرجال أحدًا، لا أبًا، ولا ابنًا، ولا أخًا، ولا صديقًا، إن ذلك لَعُنوَانُ صدق ديانتهم ونزاهتهم وأمانتهم وعنوان إجلال الحفاظ للسنة النبوية الشريفة، وأنها عندهم أغلى من الآباء والأجداد والأولاد والأحفاد، فكانوا مضرب المثل في الصدق والتقوى والأمانة، ودونك

(١) الاستشراق وموقفه من السنة النبوية: فالح بن محمد بن فالح الصغير، (ص٥٢).

(٢) ينظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: د. مصطفى السباعي، (ص٢٢٦، ٢٢٧).

أمثلة على نزاهتهم في حكمهم على الرجال:

١. المجَرِّحُونَ لآبائهم: الإمام علي بن المديني سئل عن أبيه فقال: "سلوا عنه غيري" فأعادوا المسألة، فأطرق ثم رفع رأسه فقال: "هُوَ الدِّينُ، إِنَّهُ ضَعِيفٌ".

٢. المجرحون لأبنائهم: الإمام أبو داود السجستاني "صاحب السنن" قال: "ابني عبد الله كذاب"، ونحوه قول الذهبي في ولده أبي هريرة: "إنه حفظ القرآن، ثم تشاغل عنه حتى نسيه".

٣. المجرحون لإخوانهم: زيد بن أبي أنيسة قال: "لا تأخذوا عن أخي يحيى المذكور بالكذب"، وبلغ من نزاهة أئمة الحديث أنهم كانوا لا يقبلون شفاعة إخوانهم للسكوت عمن يرون جرحه، وكيف يرتضون تلك الواسطة وهم الذين طعنوا في أبنائهم وآبائهم وإخوانهم لما رأوا منهم ما يستوجب القدح.

أما عن موقف الصحابة والتابعين فمن بعدهم من أئمة الإسلام من ملوكهم وأمرائهم فالنماذج الدالة على ذلك كثيرة فمنها على سبيل المثال لا الحصر: موقف أبي سعيد الخدري من مروان والي المدينة، وموقف ابن عمر من الحجاج وموقف الإمام الزهري مع هشام بن عبد الملك الأموي، وغيرهم كثير(١).

الشبهة الثانية: زعمهم بأن السنة النبوية الشريفة لم تدون إلا بعد قرن أو قرنين من وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم

وهذه من الشبهات التي ادعاها بعض غلاة المستشرقين من قديم وأقاموا بناءها على وهم أن الحديث مكث مائتا سنة غير مكتوب، ثم بعد هذه المدة الطويلة قرر المحدثون جمع الحديث، والقصد من وراء

(١) ينظر: الرد على شبهات المستشرقين: أحمد بوقرين، (ص٤٠، ٤١).

هذه الشبهة إضعاف الثقة باستظهار السنة وحفظها في الصدور سالمة دون تحريف، وقد ردد عدد من المستشرقين هذه الشبهة منهم: "جولد زيهر" و "شبرنجر"، و "دوزي"، فقد عقد "جولد زيهر" فصلًا خاصًا حول تدوين الحديث في كتابه "دراسات إسلامية" وشكك في صحة وجود صحف كثيرة في عهد الرسول -صلى الله عليه وسلم-، ورأى شبرنجر في كتابه "الحديث عند العرب" أن الشروع في التدوين وقع في القرن الهجري الثاني، وأن السنة انتقلت بطريق المشافهة فقط، أما "دوزي" فهو ينكر نسبة هذه "التركة المجهولة من الأحاديث إلى الرسول صلى الله عليه وسلم[١]

تفنيدها:

يُرَدُّ على هذه الشبهة جملة وتفصيلًا، أما من حيث الجملة فيرد عليها بما يلي:

١. عدم الحاجة لذكر رجال السند لقلتهم، عند كتابة الدواوين.

٢. أنه ليس في تأخر تدوين دواوين الحديث إلى ما بعد تلك المدة المذكورة دليل على أن أولئك الأتباع لم يكتبوا عمن رووا عنه، من شيخ أو شيخ شيخ، والسند في ذلك الوقت لم يكن فيه سوى راو واحد أو اثنين.

٣. ثم الشروط التي اشترطت من جهة الضبط وعدالة الراوي وأمانته واتصال السند كفيلة ببعث الثقة في النفس بأن هذا ثابت عن الرسول صلى الله عليه وسلم[٢].

وأما من حيث التفصيل فيقال: نعم صحيح من أن السنة لم تدون أسانيدها إلا في وقت متأخر،

---

(١) ينظر: الرد على شبهات المستشرقين ومن شايعهم من المعاصرين حول السنة أحمد بوقرين، ص (١٠)

(٢) ينظر: شبهات حول السنة: عبد الرزاق عفيفي، (ص٤٨).

أما متون الأحاديث فمن المفروغ منه أنه دونها بعضهم، فهذا عبد الله بن عمرو بن العاص – رضى الله عنهما– دوَّن وكتب بعض الأحاديث لنفسه، وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالكتاب لبعض الوفود فكتبوا لهم كتابًا ببعض أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا علي بن أبي طالب –رضي الله عنه– كان عنده صحيفة لما سُئل: ما عندكم غير الوحي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: ما عندنا إلا كتاب الله وهذه الصحيفة وفيها جملة أحكام.

وعلى هذا فقد كان بعض السنة مدونًا في آخر حياة الرسول صلى الله عليه وسلم؛ لكن هذا ليس بصفة عامة، حيث إن أغلب السنة كان غير مدون، ومن دون فقد دون لنفسه، أو لجماعة خاصة بأمر النبي صلى الله عليه وسلم.

إلا أن أذهان أولئك كانت أذهانًا سيالة تغنيهم عن التقييد والكتابة، وقد منعوا من الكتابة ابتداءً مخافة أن تلتبس السنة بالقرآن، وهذا ثابت في الأحاديث الصحيحة، ودواوين السنة، أما الأسانيد فلم تكن طويلة في القرن الأول حتى يحتاج المسلمون إلى تدوين هذه الأسانيد، وقد انتهت خلافة عمر بن عبد العزيز –رحمه الله تعالى– على رأس المائة والحال هذه؛ في قوة الدولة الإسلامية، وفي تماسك المسلمين، وحرصهم على الدين، وبقاء عدد من الصحابة –رضي الله عنهم– يأخذ عنهم التابعون ومن وُجد إلى عهد عمر بن العزيز –رضى الله عنه– فقد التقى ببعض الصحابة فهو تابعي، إلا أنه يوجد تابعون كبار وأوساط تابعين وصغار تابعين، فمن أين علم هؤلاء المعارضون أن الذين نقلوا عن الصحابة لم يدونوا لأنفسهم ولم يكتبوا اسم الصحابي الذي روى لهم، إنما الذي تأخر بعد المائة جمع المتون والأحاديث في دواوين مختلطة بالآثار والفقهيات أولًا، ثم جُرِّد هذا من هذا في بعض الكتب كما جُرِّد

صحيح مسلم من الآثار والفقهيات، وبقي الوضع على هذا في بعض الدواوين؛ مثل صحيح البخاري، وكذلك موطأ مالك الذي فيه ما بين مالك والصحابي رجل واحد أحيانا كنافع -مولى ابن عمر-، وأحيانًا يكون غيره(١).

الشبهة الثالثة: ادّعاؤهم أن نقد المحدثين للحديث اقتصر على نقد الإسناد ولم يشمل المتن.

فهم يزعمون أن علماء المسلمين لم يتجاوزوا أبدًا نقد السند إلى نقد المتن، وأن نقد المتن ترك من دون عناية، يقول كايتاني(٢): "كل قصد المحدثين ينحصر ويتركز في واد جدب ممحل من سرد الأشخاص الذين نقلوا المروي، ولا يشغل أحد نفسه بنقد العبارة والمتن نفسه.. والمحدثون والنقاد المسلمون لا يجسرون على الاندفاع في التحليل النقدي للسنة إلى ما وراء الإسناد، بل يمتنعون عن كل نقد للنص، إذ يرونه احتقارًا لمشهوري الصحابة، وثقيل الخطر على الكيان الإسلامي"(٣).

ويقول المستشرق "شاخت" مؤيدًا كايتاني: "إن العلماء المسلمين أخفوا نقدهم لمادة الحديث وراء نقدهم للإسناد نفسه"(٤).

ويقول "غاستون ويت" كاتب مقال (الحديث) في التاريخ العام للديانات: "وقد درس رجال الحديث

---

(١) ينظر: شبهات حول السنة: عبد الرزاق عفيفي، (ص٤٥، ٤٧).

(٢) هو الأمير ليونه كايتاني Leone Catani (ت١٩٢٦م) مستشرق إيطالي، من أهل رومة مولدًا ووفاةً، تعلم في جامعتها، وقام برحلات إلى الشرق، ولا سيما الهند وإيران ومصر والشام، وجمع مكتبة عربية عظيمة، جعلها بعد وفاته للمكتبة الإيطالية، وكان يحسن سبع لغات، منها العربية والفارسية، ألف بالإيطالية كتاب "تاريخ الإسلام"، وترجم لعدد كبير من علماء المسلمين وأدبائهم في الأندلس. ينظر: المستشرقون: نجيب العقيقي، (١/٣٧٢، ٣٧٣).

(٣) الاستشراق وموقفه من السنة النبوية: فالح الصغير، (ص٦٢).

(٤) الرد على مزاعم المستشرقين: عبد الله الخطيب، (ص١٣).

السنة بإتقان إلا أن تلك الدراسة كانت موجهة إلى السند ومعرفة الرجال والتقائهم وسماع بعضهم من بعض"[١].

وهدف المستشرقين من هذه الشبهة ما يفهم من كلام "غاستون ويت" لقد نقل لنا الرواة حديث الرسول صلى الله عليه وسلم مشافهة، ثم جمعه الحفاظ ودوَّنُوه، إلا أن هؤلاء لم ينقدوا المتن، ولذلك لسنا متأكدين من أن الحديث قد وصلنا كما هو عن رسول الله من غير أن يضيف إليه الرواة شيئًا عن حسن نية في أثناء روايتهم الحديث، ومن الطبيعي أن يكونوا قد زادوا شيئًا عليه في أثناء روايتهم، لأنه كان بالمشافهة"[٢]

تفنيدها:

إن أوهى شبهة تمسك بها المستشرقون ولاكوها في مؤلفاتهم هي زعمهم بأن المحدثين المسلمين لم يعنوا بنقد المتن، ويدرك من لديه أدنى اطلاع على كتب علوم الحديث ومصطلحه أن هذا الادعاء ما هو إلا محض كذب وافتراء، وإن أُحْسِن الظن بمن قال بهذا الرأي فيقال: إنه ينم عن جهله العميق بعلم مصطلح الحديث، ومن الأدلة على اهتمام علمائنا السابقين بنقد السند والمتن على حد سواء هي النقاط التالية:

أولًا: كان الصحابة –رضوان الله عليهم– ينتقد بعضهم مضمون روايات بعض، فمثلًا انتقدت السيدة عائشة –رضي الله عنها– مضمون روايات بعض الصحابة وكذلك تعرضت بعض رواياتها للنقد

(١) السنة قبل التدوين: محمد عجاج الخطيب، (ص٢٥٤).

(٢) المرجع السابق: نفس الصفحة.

من بعض الصحابة الآخرين، وقد ألف الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي كتابًا جمع فيه الروايات التي انتقدت فيها السيدة عائشة -رضي الله عنها- مرويات بعض الصحابة.

ثانيًا: أن أحد الأسباب الرئيسة للاختلاف بين المذاهب الفقهية يرجع إلى نقد المتن، فقد قبلت المذاهب الفقهية كثيرًا من الأحاديث الصحيحة، إلا أنهم اختلفوا في تأويلها وفهمها.

ثالثًا: إن علم "مختلف الحديث" خير شاهد على اعتناء العلماء بنقد المتون، فهذا العلم يعنى: بالأحاديث النبوية الشريفة التي ظاهرها التعارض، وقد اهتم العلماء مبكرًا بهذا العلم بدءًا من مؤلف الإمام محمد بن إدريس الشافعي -رحمه الله تعالى-: "اختلاف الحديث" وغيره من المؤلفات، أضف إلى ذلك فقد ذكر العلماء وجوهًا عديدة للترجيح بين مختلف الحديث بعضها راجعة للسند وأخرى راجعة للمتن، كل هذا يدل على عناية فائقة من علمائنا بنقد المتن حتى قال ابن خزيمة: "ليس ثم حديثان متعارضان من كل وجه ومن وجد شيئًا من ذلك فليأتني لأؤلف له بينهما"[1]

رابعًا: لقد أولى نقد المتن عناية كبيرة في علم علل الحديث الذي هو رأس علم الدراية، وهو علم متابعة الثقات في رواياتهم، وموضوع هذا العلم الحديث الذي ظاهر إسناده الصحة، إلا أن العلماء يضعفون متنه لأن فيه نكارة أو شذوذًا أو اضطرابًا أو غرابة، لذا فقد أطلق علماء المصطلح على العلل الموجودة في المتن مصطلحات عدة مثل: هذا حديث منكر المتن، حديث غريب، حديث شاذ، حديث مضطرب، وإن قول العلماء عن حديث إنه صحيح الإسناد أو حسن الإسناد لا يعني أبدًا أن المتن صحيح أو حسن، وذلك لشذوذ أو علة فيه، وقد يصح المتن ولا يصح السند لورود دلائل على صحة

(١) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: أبو شُهبة، (ص٤٤١).

المتن من طرق أخرى، فمعرفة صحة الحديث لا تعتمد فقط على إسناده، بل تعتمد على معرفة كبيرة بالحديث ومتونه، وهذا يدلنا على المنهج الموضوعي الشامل لدى المحدثين في النقد للحديث سندًا ومتنًا.

خامسًا: عندما قسم علماءُ الحديث علمَ مصطلح الحديث قسموه إلى قسمين: علم الحديث رواية وعلم الحديث دراية، وعرفوا الثاني بأنه: علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن من حيث القبول والرد، وهذا يعني أن هذا العلم وضع قوانين ليضبط بها السند والمتن معًا.

سادسًا: ذكر العلماء في تعريف الصحيح والحسن شروطًا عائدة للسند، وشروطا عائدة للمتن والسند معًا، وهناك شرطان أساسيان لقبول الحديث ويرجعان للسند والمتن معًا وهما:

- سلامته من الشذوذ.
- وسلامته من العلة القادحة.

ونجدهم عندما يشرحون التعريف يقولون: إن الشذوذ قسمان: شذوذ في السند، وشذوذ في المتن، وأكثر ما يكون الشذوذ في المتن وكذلك العلة قسمان: علة في السند وعلة في المتن، فهل بعد هذا من شك في أن المحدثين لم يعنوا بنقد المتن؟

سابعًا: بين العلماء في بحث الشاذ والمنكر والمعل والمضطرب والمدرج والمقلوب وقوع الشذوذ والنكارة والعلة والاضطراب والإدراج والقلب والغرابة في السند والمتن، ومتى تكون هذه الصفات قادحة في صحة الحديث وثبوته، ومتى تكون موجبة لرده، وقد أطلق العلماء على صنيع من يقلب الحديث سندًا ومتنًا بأنه يسرق الحديث إذا قصد إليه.

ثامنًا: إن القدح في الراوي يكون بعشرة أشياء: خمسة تتعلق بالعدالة وخمسة تتعلق بالضبط، فالحكم

على ضبط الراوي مبني على مدى حفظه للسند والمتن معًا، ولهذا فقد فحص العلماء مرويات كل راو وقارنوها بمرويات الرواة الثقات ليحكموا على ضبط ذلك الراوي، يقول الإمام مسلم -رحمه الله تعالى- : "وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبولة" وقد ملئت كتب الجرح والتعديل بألفاظ الجرح للراوي بسبب الخطأ في مروياته مثل قولهم: "فلان منكر الحديث"، "يروي عن المناكير"(١).

وما سبق ذكره لا يدع مجالًا للشك في أن علماء الحديث قد اعتنوا بفحص المتن اعتناءً بالغًا كما اعتنوا بفحص السند، وبذلوا قصارى جهدهم في سبيل ذلك بحيث لا يوجد مزيدٌ على ما قدموه، فما يدعيه غلاة المستشرقين أن علماء الأمة اعتنوا بنقد الشكل دون المضمون، قول من لم يسبر السنة ولم يعرف حقيقتها، ولا غاص في بحارها ليعلم الحق من الباطل والصحيح من المزيف.

الشبهة الرابعة: زعمهم التعارض بين القرآن الكريم وبعض الأحاديث، وبين الأحاديث نفسها.

ومن شبهات المستشرقين أيضًا ادعاؤهم أن بين بعض السنن والقرآن تعارضًا، كما يزعمون أن السنة تتعارض فيما بينها، ويرتبون على ذلك النتيجة التي قدموا لها بأنه لا داعي للأخذ بالسنة، أي بالأحاديث النبوية.

يقول "جولد زيهر" في كتابه (دراسات إسلامية): "إنه لا توجد مسألة خلافية سياسية أو اعتقادية

(١) ينظر: الرد على مزاعم المستشرقين: عبد الله الخطيب، (ص٢٤، ٣٠)، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: د. مصطفى السباعي، (ص٢١٥)، الاستشراق وموقفه من السنة النبوية، فالح الصغير، (ص٥٧).

إلا ولها اعتماد على جملة من الأحاديث ذات الإسناد القوي"[1].

تفنيدها:

إن علماءنا الراسخين وقفوا أمام شبهة التعارض المزعومة هذه، سواء كانت تعارضًا مزعومًا بين القرآن والحديث أو بين الأحاديث بعضها مع بعض، ومن أمثلة التعارض الأول -حسب زعمهم- أي: التعارض بين القرآن والسنة: أن يأمر القرآن بقراءة ما تيسر من القرآن في الصلاة في قوله: {فَٱقۡرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلۡقُرۡءَانِ} [سورة المزمل:٢٠]، ثم يقول الحديث النبوي: "لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب"، فيقال بكل بساطة: أن هذا الأمر لا يمكن أن يكون تعارضًا أبدًا ولكنه تخصيص للعام، وهذا الأمر من بديهيات علوم الشريعة، فأمر القرآن عام خصصته السنة النبوية، ولا تعارض لأن السنة هي البيان التفصيلي لما يجمل في القرآن كما تصرح بذلك الآية: {وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ} [سورة النحل:٤٤].

وأما النوع الثاني أي تعارض حديث مع حديث آخر فيقال: إن تعارض الأحاديث وقوة صحتها لا تعني بأي حال أنها موضوعة أو غير صحيحة، فمن المعلوم أن التعارض الظاهري بين بعض الأحاديث إنما هو نتيجة لبعض الأسباب ذكرها العلماء منها:

- تعدد وقوع الفعل الذي حكاه الصحابي مرتين في ظرفين مختلفين، فيحكي هذا ما شاهده في ذلك الظرف، ويحكي الثاني ما شاهده في ظرف آخر كحديثي الوضوء "من مس الذكر" "وهل هو إلا

(١) ينظر: المرجع السابق: د. مصطفى السباعي، (نفس الصفحة)، فالح الصغير، (نفس الصفحة).

بضعة منك؟".

- ومنها أن يفعل النبي صلى الله عليه وسلم والفعل على وجهين إشارة إلى الجواز، فيروي صحابي ما شاهده في الحالة الأولى، ويروي الثاني ما شاهده في الحالة الثانية، كأحاديث صلاة الوتر أنها سبع أو تسع أو إحدى عشرة.

- ومنها اختلاف الصحابة -رضوان الله عليهم أجمعين- في حكاية حال شاهدوها من رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل اختلافهم في حجة الرسول صلى الله عليه وسلم هل كان فيها قارنًا أو مفردًا أو متمتعًا؟ وكل ذلك حالات يجوز أن يفهمها الصحابة من النبي صلى الله عليه وسلم لأن نية القران أو الإفراد أو التمتع مما لا يطلع عليه الناس، فكل يحكم بما يرى.

- ومنها اختلافهم في فهم مراد النبي صلى الله عليه وسلم من الحديث، فبعضهم يفهمه بالوجوب، والآخرون يفهمونه بالاستحباب.

- ومنها أن يسمع الصحابي حكمًا جديدًا ناسخًا للأول، ولا يكون الثاني قد سمعه، فيظل يروي الحكم الأول على ما سمع، وهذا كثير.

وقصارى القول أن علماء الأمة بينوا أسباب اختلاف الحديث، فما كان سببه الوضع بينوه، وما كان سببه شيئًا آخر بينوه أيضًا، وقد صنفوا في ذلك كتبًا قيمة ومراجع نفيسة[1].

وهذا بيان واضح لمعرفة أسباب الاختلاف والتعارض بين بعض الأحاديث ليعلم المستشرقون ذلك، ويكون حجة في وجوه المغرضين الذين يثيرون مسألة التعارض بوصفها مسألة أحاديث صحيحة وغير

(١) ينظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: د. مصطفى السباعي، (ص٢٠٤).

صحيحة.

وإذا وجد تعارض، بيّن أهلُ العلم حَلَّ هذا التعارض وفق قواعد معلومة لدى أئمة الحديث، عرفت ب (مختلف الحديث). وخلاصتها أن ينظر في الأحاديث المتعارضة هل يمكن الجمع بينهما؟ فإن كان كذلك فيحمل كل واحد منهما على محمل خاص؟ فإن لم يمكن الجمع بينهما نظر في التاريخ، هل أحدهما متأخر والآخر متقدم، فيكون المتأخر ناسخًا، والمتقدم منسوخًا وإن لم يعلم المتأخر من المتقدم عمل بترجيح أحدهما على الآخر وفق المرجحات المعروفة عند المحدثين، وإن لم يمكن الترجيح بحيث تساوت طرق الحديثين فيتوقف فيه -إن وجد- وهو الذي يسمّى بالحديث المضطرب إلى حين يتبين الترجيح[1].

ختامًا:

- توثيق السنة النبوية مر بأربع مراحل، وهي مرحلة الكتابة (من ١- ٧٠هـ) تقريبًا، ثم مرحلة التدوين (من ٧٠- ١٢٠هـ)، ثم مرحلة التصنيف (من ١٢٠- ١٥٠هـ)، ثم مرحلة ظهور الموسوعات الحديثية (من ١٥٠- ٢٠٠هـ).

- عدم فهم عبارات ومصطلحات أئمة الحديث أدى إلى الخطأ في النتائج التي استنتجها المستشرقون حول تاريخ تدوين السنة؛ حيث فهموا من لفظ (التدوين) معنى (الكتابة).

- أن قواعد علوم الحديث قواعد نقد شاملة تدرس جوانب الحديث كلها دراسة تامة دقيقة.

- أن جهود المحدثين في تطبيق المنهج النقدي قد بلغت الغاية في الوصول إلى هدف صيانة الحديث

(١) الاستشراق وموقفه من السنة النبوية: فالح الصغير، (ص٥٨).

النبوي وهذه تصانيفهم الكثيرة في أنواع الحديث ما اختص منها بالصحيح، أو الضعيف، أو اختص بالموضوع، أو بنوع مستقل من علوم الحديث الأخرى كالمرسل والمدرج، وغيرها، وهذه التصانيف برهان عملي على مدى ما بلغوه من العناية في تطبيق هذا المنهج حتى أدّوْا إلينا تراث النبوة صافيًا نقيًا.

- تهافت شبهات المستشرقين حول السنة النبوية وتدوينها.

- جهالات المستشرقين حول السند والمتن، تنطق بأنهم قد أمعنوا في غيهم، وحاولوا جاهدين الطعن في السند والمتن، مع أنهم لا سند لهم فيما يعتقدون، ومن ثم خرجوا عن وقار العقل، ومنطق الفكر، وكان مثلهم مثل من يزعم أن الحق يؤخذ من الباطل، وأن العلم يستقى من الجهل، وأن الإنسان يتعلم من الببغاء.

- أخيرًا: تمخضت آراء المستشرقون النقدية عن شبهات وافتراءات عديدة نحو السنّة النبوية الشريفة كان من ضمنها اتّهام المنهج النقدي عند المحدثين بالقصور والبعد عن أسباب الحيطة والحذر، وقيامه على أساس التناقض والتضارب في الحكم على الرواة توثيقًا وتجريحًا، وعلى الأحاديث تصحيحًا وتضعيفًا، وكان من ضمنها أيضًا دعوى تأخر تدوين السنّة النبوية إلى بداية القرن الثاني الهجري، واتّهام الصحابة -رضوان الله عليهم- بوضعها واختلاقها.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.